

(واعتصموا بحبيل الله جمِيعاً ولا تفرقوا)

صدق الله العظيم

(وثيقة الوفاق الوطني)

مقدمة

انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية ، ونظرأ للمخاطر المحدقة بشعبنا ، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم ، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال ، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانته وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي ، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهدف لفرض الحل الإسرائيلي ، ونصف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة ، هذا المشروع والمخطط الذي تتوى الحكومة الإسرائيلية تتفاذه خلال المرحلة القادمة تأسساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة . ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جراحه ، وانطلاقاً من أننا لازلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني وديمقراطي مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع ، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل ، واستناداً إلى إعلان القاهرة وال الحاجة الملحة للوحدة والتلاحم فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن

وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني ، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ورئيس مجلس الوزراء ، وإلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية ، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية ، وقادرة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي .

تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملًا والمقدمة جزء منها :-

١) إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري ، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولة المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز مستثنين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا .

٢) الإسراع في إنجاز ماتم الاتفاق عليه في القاهرة آذار ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها ، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة ، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعزيزه والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل وال المجالات الدولية والإقليمية كافة ، وأن المصلحة الوطنية تقضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب

الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة ، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جهويأً عريضاً وائلاً وطنياً شاملأً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية علياً للفلسطينيين في الوطن والمنافي .

٣) حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله وجوده وسياسته ، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية .

٤) وضع خطة فلسطينية للنحو السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ، والفصائل الوطنية والإسلامية ، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة ، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي الدولي السياسي والمالي الاقتصادي والإنساني لشعبنا سلطتنا الوطنية دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم .

٥) حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه

" وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام " القانون الأساسي " للسلطة والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب وفقاً لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة ، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة ، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل وفقاً لأحكام " القانون الأساسي " وللمصلحة الوطنية العليا وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافة وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون .

٦) العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى وكذلك بالدعم العربي الدولي وتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفقر والبطالة وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين .

٧) أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م - ت - ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني

الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن
والمنافي بقانون ينظمه .

٨) تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به بالوسائل كافة
القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و (م - ت - ف)
والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة و مجلساً تشريعياً وتشكيلاً لمقاومة كافة .

٩) ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين
والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تتبثق عنه هيئات
متابعة وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي
لتتنفيذ ما ورد في القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين
وتعويضهم .

١٠) العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية ، لقيادة
وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل
على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها .

١١) التمسك بالنهج الديمقراطي وإجراء انتخابات عامة دورية وحرة ونزيهة
وديمقراطية طبقاً للقانون ، للرئيس والشريعي والمجالس المحلية والبلدية
والاتحادات والنقابات والجمعيات ، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة
والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية
الديمقراطية واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجها واحترام سلطة القانون
والحريات الفردية وال العامة وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والمساواة
بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تميز وحماية مكتسبات المرأة
وتطوريها وتعزيزها .

١٢) رفض وإدانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على
شعبنا ودعوة الأشقاء العرب شعرياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني

و (م - ت - ف) وسلطته الوطنية ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا .

(١٣) دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصدوف ودعم ومساندة (م - ت - ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية .

(١٤) نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها وما يقود إلى الفتنة وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد مهما كانت المبررات لغض النزاعات الداخلية والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج الإسلامي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدي على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة .

(١٥) إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواته الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة وبما يجعله رافعة وقوة حقيقة لصمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا .

١٦) ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام وتتفيد القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات ومصادر سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها .

١٧) دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتببي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددتها القوانون .

١٨) العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال وممارسته والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري ومن أجل تتفيد قرار محكمة العدل الدولية في لاهي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتها .

لله سلام

وتحية العافية

حضرت حمود عثمان رئيس مجلس الشعب والأساتذة

في إطار بحثه بكتابه "الاتفاق على إقرار رئيسية لعما في بعض"

الفقيه "رئيسة زسرى" بالتعديلات الرئاسية على دستوره

التعديلات التي تزكيه بمخصوص البعد ٣ ٤ ٦ ٧ ٢٦ بالصياغة

التعديلات التي تزكيه بمخصوص البعد ٣ ٤ ٦ ٧ ٢٦ بالصياغة

دكتور عبد العليم جعفر رئيس مجلس الشعب ووزير العدل

وأقر المجمعون به يوم Tuesday ١٥/١٠/٢٠٢٣

والذي يليه رئيس مجلس الشعب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل

إلى سيادة رئيس مجلس الشعب محمد عباس أبو عماره ودولة العدل

رئيس الوزراء اسماعيل هنري لا بل غمراها باسم الاتفاق

عليه وستة ترتيباته فاصحة للتوقيع التزائي عليه

وأياً كان له مسوّر صحفى باسم رئيس مجلس الشعب أو رئيس

وأياً كان له مسوّر صحفى باسم رئيس مجلس الشعب أو رئيس

ونحو المجتمعية لوقع على المفتر بالاتفاق على رئيسة

صافى

مُرتب: جبلة البرادعي ~~جبلة البرادعي~~ الله ولني لوفته
صالح انت الأسد ~~صالح انت الأسد~~ صافى

صلح رئيس روحانى متوجه ~~احمد محمد عمر~~ المحترمة ~~احمد محمد عمر~~ هذا

البيان رقم ١٢٠٢٠٢٣

د. خليل كعب منصور

د. مختار البرادعي - رئيس العام للمبادرة الفضفاضة

العلقانية

سليمان العريبي رئيس الائمة

محمد شعبان البرادعي

نسمة النعماني رئيسة المديرية الفقيه عضو اللجنة المركزية لـ

البرادعي

محمد شعبان العريبي رئيس مجلس الشعب المصري

د. محمد العريبي رئيس مجلس الشعب المصري